التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق

مجموعة من الباحثين

مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ١٩٩٨ . ٢٩٢ص

د. عدنان جابر
كاتب وباحث فلسطيني – دمشق

قبل الدخول في استعراض فصول الكتاب تجدر الإشارة إلى مسألتين هما :

- المسألة الأولى : إن هذا الكتاب الاقتصادي الطابع يحمل في ذات الوقت أهمية سياسية ، ويبرز واقعية اشتباك الاقتصاد مع السياسة وتفاعلهما (الاقتصاد السياسي) . لسنا أمام اقتصاد عربي واحد موحد . نحن أمام اقتصادات عربية « تطمح » للوصول إلى اقتصاد عربي ، مثلما أن ثمة شعوباً عربية تطمح للوصول إلى الوحدة العربية . ولابد من معالجة واغناء القطري ولكن بتفاعله وتكامله مع القومي من خلال بلورة كتلة اقتصادية عربية في مواجهة مهام وتحديات الاقتصاد العالمي .
- المسألة الثانية : رغم أن الدراسات الواردة في هـذا الكتاب كانت قـد نشرت في مجلة « المستقبل العربي » الصادرة عن « مركز دراسات الوحدة العربية » ، وان بعضها يعتبر حديثاً والبعض الآخر قد مر على نشره حوالي عشر سنوات ، إلا ان ذلك لايفقد هذه الدراسات أهميتها .

في الفصل الأول (محمد محمود الإمام ، « التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين ») يتناول الكاتب مسألة التكامل الاقتصادي الاقليمي ضمن الهاجس الأول للدول النامية وهو التنمية . في هذا السياق فإن دراسة الموقف العربي من التكامل الاقتصادي في عقدين ، أولهما حقبة الخمسينات ، وثانيهما حقبة الثمانينات ، يمكن اعتبارها « جزءاً من عملية التقويم المستمرة التي هي ألزم ما تكون لهذا الجانب من النشاط الإنساني » . يشير الكتاب إلى أمرين : الأول ، هو ارتباط فكرة الوحدة الاقتصادية بالجانب السياسي كنتيجة لتصاعد المد القومي وتزايد الإدراك لمدى الصلة بين الجانبين في ضوء الصراع الذي خاضته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر ضد الاستعمار ، قديمه (بريطانيا) وحديثه (الولايات المتحدة) . والأمر الثاني ، هو تبلور المناقشات في أوروبا الغربية بشأن إقامة سوق أوروبية مشتركة توجس العرب خيفة منها واعتبروا قيامها بمثابة تحد إمبريالي جديد .

ويرى الكاتب أن عقد الخمسينات شهد تطوراً جوهرياً في اتجاهين : الأول هو اشتعال ذروة الصراع الوطني من أجل تنقية الاستقلال الوطني من شوائب الاستعمار ؛ والثاني هو تبلور الشعور القومي وتصاعد التوجهات نحو كل من الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي . أما في العقد الثاني الذي اختاره الكاتب وهو عقد الثمانينات ، فقد حدث تطور كبير في معالجة كل من قضية التنمية وقضية التكامل في الدول النامية ، بعد أن أصيبت المحاولات في كل منهما بالعديد من الإحباطات . ويتناول الكاتب فترة الحقبة النفطية التي شكلت بدايتها حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ . ومع تدفق الفوائض المالية إلى البلدان النفطية وتوجيه هذه الفوائض إلى الاستثمار في الأسواق المالية العالمية تصاعدت المطالبة باستثمار الأموال العربية في الوطن العربي من أجل تنميته . يرى الكاتب أنه خلال العقدين موضع الدراسة شهد التكامل الاقتصادي العربي تطوراً جذرياً في جانبيه النظري والتطبيقي وأن ما حدث فيه لاينفصل عما حدث في مجال الوحدة العربية . ويخلص الكاتب إلى القول بأنه رغم سنوح فرصة نادرة أمام الوطن العربي لتقوية مسيرته الوحدوية على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، فإن تدفق الأموال النفطية أنشأ تكالباً على المال تذبذبت فيه قواعد التكامل .

في الفصل الثاني (حسين مرهج العماش « القطاع العام في التنمية الاقليمية : تجربة مشروعات التكامل في المنطقة العربية ») ، يتناول الكاتب موضوع مشروعات التكامل الاقتصادي العربي ضمن مسيرة التنمية الاقتصادية العربية ، ويشير إلى قيام القطاع العام بالمشاركة في إقامة هذه المشروعات وإدارتها في ظل غياب شبه تام لدور القطاع الخاص في التنمية الإقليمية المشتركة . ويحدد الكاتب ثلاثة أهداف لدراسته هي : ١- تحليل وتطوير لأسلوب بديل من الممارسة التقليدية في التكامل ، ٢- تطوير دالتي الاستثمار والانتاج في القطاع الخاص ضمن إطار القطاع الاقتصادي العربي المشترك ، ٣- اختبار التأثير المتوقع لمشروعات التكامل على النمو والتنمية العربية من خلال طريقة تحليلية جزئية حركية .

تتمثل مشكلة التكامل العربي في حضور كثيف ، ولكن غير فعال ، للقطاع العام وغياب غير مبرر للقطاع الخاص ، وحضورهما معاً شرط أساسي للتنمية العربية . وفي دراسته ينظر الكاتب إلى الوطن العربي على أنه وحدة اقتصادية ضخمة تضم ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسية ، هي : القطاع الخاص ، والقطاع الحكومي ، والقطاع العربي المشترك . ويخلص الكاتب إلى توصيات عملية تتمثل في : تقوية دور القطاع الخاص ، حركية عوامل الإنتاج ، استغلال مصادر القطاع المشترك المقامة ، مشاركة القطاع العام ، والتمويل بالمساهمة .

في الفصل الثالث (سمير المقدسي « الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية ») ، يبحث الكاتب في دراسته ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في : درس طبيعة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وظواهره

والعوامل التي تؤثر فيه ، مع تركيز خاص على الاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية ، وبحث الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل – على مستوى الهياكل والسياسات – إقليمياً ومع الاقتصاد العالمي ، ثم محاولة إعطاء تقويم موجز للعلاقات بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية كما تظهرها حالة البلدان العربية .

يتركز الاعتماد الاقتصادي المتبادل على مستويات العلاقات الاقتصادية الدولية كافة في : التبادل التجاري ، حركة رؤوس الأموال ، انتقال عوامل الإنتاج والتقانة (التكنولوجيا) . وتختلف درجة الاعتماد المتبادل في كل من هـذه الأبواب اختلافاً شاسعاً من بلد إلى آخر . ويشير الكاتب إلى مسألة هامة وهي أن « الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظاهرة جوهريـة في العالم المعاصر ، وبالنسبة إلى معظم الدول ، إن لم نقل كلها ، يعد تقدم الدول منفردة مستحيلاً بالاستقلال عن الاقتصاد العالمي إلا إذا كان بتكاليف اقتصادية واجتماعية غير مقبولة » (ص٧٨) . ويرى الكاتب أن السلطة الذاتية لصنع القرار الاقتصادي في الاقتصادات القومية ، في عالم تزداد فيه درجة الاعتماد المتبادل ، أصبحت مقيدة إلى حد بعيد بالنسبة إلى قدرتها على بلوغ الأهداف المرجوة . ويورد الكاتب حقيقة معروفة تزداد أهمية الانتباه إليها ويقوم بتحليلها وتأكيدها علمياً في أكثر من موضع وبصورة مقنعة تدعو إلى الإعجاب عندما يقول على سبيل المثال : « تشمل السيادة القومية السيادة الاقتصادية » ... « الثروة والقوة يكمل أحدهما الآخر » ... « الدول الأغنى أو الأكثر تقدماً تملك سيادة اقتصادية أكبر مما تملكه الدول الأقل غنى وتقدماً » (ص٩٧) ... « أن التبعية الاقتصادية تعني التبعية السياسية » (ص٩٩) . ويصل الكاتب إلى استنتاج قوامه أن التكامل العربي الوثيق ، اقتصادياً ومالياً ، يعزز أواصر التجارة العربية المتبادلة والاستثمار تدريجياً ، ويعتمد ذلك على معدل نمو ونمط التحول في الاقتصادات العربية وعلى السياسات التي تنتهجها .

في الفصل الرابع (سميح مسعود « المشروعات العربية المشتركة : واقعها ، أهميتها ، معوقاتها ومستقبلها ») ، يشير الكاتب إلى ان المشروعات العربية المشتركة ، المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تحتل مكانة مميزة في إطار المشروعات العربية المشتركة الجماعية المتعددة الأطراف . ويرى الكاتب أن ثمة معوقات ومشاكل في مرحلة تنفيذ المشروعات العربية المشتركة تتمثل بتعدد الأشكال القانونية الأساسية المستخدمة في إنشاء المشروعات العربية المشتركة ، وخضوع أغلبها لإجراءات روتينية مبالغ فيها لإتمام عمليات التوقيع والتصديق من قبل السلطات التشريعية في الدول العربية المساهمة . وينتج عن هذا الواقع إطالة المدة الزمنية الفاصلة ما بين التوقيع على المشروعات العربية المشتركة وتنفيذها .

ويُبرز الكاتب مسألة هامة وهي أن التراجع النفطي (في الإنتاج ، والأسعار والعوائد) الذي أخذ يصاحب بشدة فترة ما بعد الطفرة النفطية ، قد أثّر تأثيراً كبيراً على العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وأخذ يشده للتحرك بخطوات واسعة ومتثاقلة نحو الوراء ، وكذلك فعل أيضاً التراجع السياسي في العلاقات ما بين الدول العربية . وفي إطار التوجهات المستقبلية يرى الكاتب أنه لابد من إعطاء أهمية خاصة للمشروعات الإنتاجية المشتركة في مجالات الأمن الغذائي والصناعات الأساسية ، خاصة وأن التغيرات الهيكلية الحالية التي تعيشها المنطقة العربية ، نتيجة انخفاض إنتاج النفط وتدني عائداته المالية ، توجب على الدول العربية التوجه نحو المستقبل كمجموعة واحدة يتفاعل فيها العمل القطري والقومي معاً لتحقيق المصالح والمنافع المتبادلة ضمن رؤية استراتيجية اقتصادية عربية مشتركة .

في الفصل الخامس (يوسف حلباوي « مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي ») ، يرى الكاتب أن الأقطار العربية حاولت تطوير القطاع الصناعي بحسب نهجين : الأول يستند إلى تنمية منفردة لمصالح محلية ، والثاني يعمل ضمن نطاق العمل المشترك مع البلدان العربية دون إهمال إمكانات التنمية المحلية . ويدرس الكاتب مناهج التنمية الصناعية المتمثلة حسب دراسته في : منهج بدائل الاستيراد (المتمثل بإحلال الإنتاج المحلي الصناعي محل الاستيراد) ، منهج المشاركة (عربية – أجنبية) ، منهج التصدير ، منهج الصناعات الثقيلة ، ومنهج المشروعات المشتركة (مشاريع عربية مشتركة) . ورغم إنجازات الصناعة العربية خلال الأربعين سنة من عمرها (الدراسة نشرت في « المستقبل العربي » في شهر نيسان / ابريل ١٩٨٧) ، إلا أن ثمة ظواهر اتسمت بها هذه الصناعة هي : ضعف الإنتاج الصناعي العربي ، محدودية الإنتاج الصناعي العربي ، قصور الصناعة العربية في دفع عجلة التنمية الكلية ، والتبعية الخارجية للعملية الصناعية .

ويبرز الكاتب مسألة هامة وهي أن عملية التكامل على اعتبارها عملية تنموية وطنية ومصيرية لم تلاق الإرادة السياسية التي تحتضنها وتدافع عنها وتعمل لها وتلتزم بها وتحاول التغلب على صعوباتها والتوفيق بينها وبين ضرورات السيادة الوطنية . وفي إطار الحلول الهادفة إلى النهوض بواقع القطاع الصناعي العربي يرى الكاتب أن الحل التكاملي (التكامل الصناعي العربي) هو الحل الأنجع قطرياً وقومياً .

في الفصل السادس (عبد المنعم السيد علي « نحو سوق مالية عربية كأداة جذب للأصول العربية المستثمرة في الخارج ») ، يبحث الكاتب موضوع الفوائض المالية العربية المستثمرة أرصدتها خارج نطاق الوطن العربي ، ودور الأسواق العربية في اجتذاب هذه الأرصدة وإعادة توجيهها ، كلاً أو جزءاً ، وتدريجياً ، نحو الاستثمار في نشاطات اقتصادية عربية منتجة داخل الوطن العربي نفسه .

يستنتج الكاتب أن العرب قد استعادوا جزءاً من فوائضهم المالية بشكل غير مباشر ، وذلك من خلال أسواق النقد والمال في البلدان الصناعية المتقدمة ذاتها . ويرى أن العامل الأساسي في تعويق حركة الفوائض المالية نحو أقطار الوطن العربي يتمثل في انعدام سياسات اقتصادية مستقرة وقائمة على صرح من المؤسسات السياسية والاقتصادية الثابتة التي تتخذ قراراتها الاقتصادية وحتى السياسية ، من خلال النقاش الحر وتبادل الرأي والمبادرات الشخصية والجماعية . أما بشأن دور الأجهزة المصرفية العربية ومؤسسات التتمويل العربية الأخرى فإن الجهاز المصرفي التقليدي ، المركزي منه والتجاري ، لم يلعب دوراً فعالاً في حركة الفوائض المالية العربية ، وأن أي نشاط واضح في هذا الخصوص جاء فقط من ناحية مؤسسات متخصصة ، قطرية أو قومية أو مشتركة ، أقامتها البلدان العربيـة المنتجة للنفط . ويرى الكاتب أن إقامة أسواق مالية عربية قطرية أولاً ، وقومية ثانياً ، سيكون الوسيلة الأفضل لاجتذاب تلك الفوائض المستثمرة في الخارج ، كذلك فإن إقامة السوق المالية العربية المتكاملة ستجعل ممكناً تحقيق شيء من التنسيق بين السياسات النقدية العربية .

في الفصل السابع (حسـين مرهـج العماش « الصناديق العربـية ودورها الإنمائي : تصـورات التسعينيات ») ، يرى الكاتب أن العون الإنمائي العربي يأتي عادة عن طريق نوعين من الصناديق : القومية الدولية ، والوطنية القطرية . والصناديق القومية الدولية خمسة هي : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، والبنك الإسلامي للتنمية ، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، وصندوق النقد العربي . أما الصناديق الوطنية القطرية ، فتتكون أيضاً من خمس مؤسسات بدأ نشاط أغلبها بعد عام ١٩٧٣ . وهذه المؤسسات هي : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي أنشيء عام ١٩٦٢ ، وصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي ، والصندوق السعودي للتنمية ، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية (الذي تقلصت أعماله منذ ١٩٨٢) ، والمصرف العربي الليبي الخارجي (الذي حلّت محله الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية منذ عام ١٩٨١) . من جانب آخر يشير الكاتب إلى أن المؤسسات العربية كمجموعة اعتادت القيام بتعبئة موارد إضافية من مصادر غير عربية (من الدول الصناعية بالدرجة الأولى والمؤسسات الدولية) لاستكمال تمويل المشاريع الكبرى بخاصة .

ويرى الكاتب أن هنالك عاملين اتسمت بهما التنمية العربية : الأول ، أن هنالك اختلافات جوهرية بين الاقتصادات العربية ، مما يجعلها عرضة لحساسية فائقة تجاه المؤثرات العالمية . أما العامل الثاني فيتعلق بالاستقرار السياسي للمنطقة ، إذ يرى الكاتب أن الوطن العربي قد ابتلي لفترة طويلة بحروب ونزاعات إقليمية ومحلية استهلكت موارد مهمة كان من الممكن أن تستخدم في مجالات أفضل .

في الفصل الثامن (عصام الزعيم « إنجاز الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآفاق تطوير العمل المؤسسي التمويلي الإنمائي العربي ») ، يرى الكاتب أن تأسيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بموجب اتفاقية إنشائه ، التي صادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في ١٦ أيار / مايو سنة ١٩٦٨ ، كان علامة مميزة ، وبؤرة استقطاب تاريخي للوعي والعمل العربيين المشتركين . ويلاحظ الكاتب أن دور الصندوق العربي ، أو أية مؤسسة عربية تكافلية جامعة ، مقيد بالموارد التي توفرها له الأطراف العربية صانعة القرار . وهذا يتحدد بدوره بارتقاء الإرادة السياسية والاستراتيجية وترجمتها الفعلية في حيز الإقراض الاستثماري الإنمائي التعاضدي العربي .

يورد الكاتب ما جاء في التقرير السنوي ١٩٨٨ للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بأن هذا الصندوق قدم إلى سبعة عشر قطراً عربياً (منها فلسطين) خدمات تمثلت بقروض بلغ مجموعها (١٠٠١) مليون دينار كويتي ، أو زهاء (٣,٣) مليار دولار أمريكي ، خلال الحقبة ١٩٧٤-١٩٨٨ . ولأجل تطوير العمل التمويلي الإنمائي العربي المشترك يقدم الكاتب جملة مقترحات تتمثل في : - تأسيس صندوق عربي للإنماء الصناعي . - تطوير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وترقيتها إلى هيئة عربية للتصنيع ، وتطوير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى هيئة عربية للزراعة والغذاء . - بلورة استراتيجية عربية مشتركة لتطوير منظومة متكاملة من الصناديق والمؤسسات التمويلية الإنمائية التكافلية المتمايزة الاختصاصات والأنشطة القطاعية ، ويكون الصندوق العربي للإنماء الصناعي والصندوق العربي للإنماء الزراعي عنصرين رئيسيين من العناصر المكونة للمنظومة .

في الفصل التاسع (خالد تحسين علي « أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك ») ، يرى الكاتب أن السبب المباشر لأزمة الغذاء العربي هو الفارق بين وتائر نمو الطلب ونمو الانتاج الزراعي المحلي ، الذي أخذ يتنامى منذ النصف الأول لعقد السبعينات واستمر حتى منتصف عقد الثمانينات (البحث نشر عام ١٩٨٩) . يرى الكاتب أن جميع الأقطار العربية ، باستثناء قطر واحد هو السودان ، قد أصبحت مستوردة صافية للمنتوجات الزراعية ، بينما كان الميزان التجاري لهذه السلع حتى أوائل عقد السبعينات في مصلحة ستة أقطار هي ، إضافة إلى السودان ، مصر والمغرب والصومال وموريتانيا وسورية . فالوطن العربي قد أصبح أكثر مناطق العالم الرئيسية اعتماداً على مصادر الغذاء الأجنبية ، إذ أن مستوى الاكتفاء الذاتي الإجمالي في الوطن العربي تدنى حتى بلغ (٦٠) بالمئة فقط في عام ١٩٨٤ . ويستنتج الكاتب أن جذور مشاكلنا في الوطن العربي ، الزراعية الغذائية ، وكل مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، والتبعية للعالم الخارجي التي أخذت تحكم طوقها الخانق علينا يوماً بعد يوم ، ومشكلة أمننا الاقتصادي والسياسي ، إنما تعود إلى حقيقة أننا لم نكتشف بعد الآفاق الكبرى التي يتيحها التعاون العربي الجاد للخلاص من هذه الأوضاع والأزمات .

في الفصل العاشر (زياد عربية « مستقبل المشروعات العربيـة المشـتركة في ضوء الدعوة إلى خصخصتها ») ، يتناول الكاتب مسألة تباين آراء المفكرين الاقتصاديين حول مفهوم المشروع المشترك ، ليقارب بعد ذلك أهمية المشروعات العربية المشتركة ويرى أنها تكتسب أهمية خاصة بوصفها إحدى أدوات التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي . فصيغة « المشروع العربي المشترك » يمكن اعتبارها من أكفأ الصيغ الممكنة لدفع عملية التنمية العربية في اتجاه تنموي وتكاملي ، على أن يكون ذلك ضمن إطار عملية إعادة هيكلة أوسع لأوضاع الاقتصاد العربي . وفي هذا المجال فمن الأهمية بمكان التغلب على الصعوبات والعقبات التي تقف في وجه المشروعات العربية المشتركة .

ويناقش الكاتب الدعوة إلى خصخصة المشروعات العربية المشتركة ، ويرى بأنه من غير المقبول إلقاء تبعية الإخفاق على المشروعات العربية المشتركة بوصفها وحدات إنتاجية ، في حين أنه كان من الأولى أن يشير دعاة الخصخصة إلى مجمل المعوقات والصعوبات والمشاكل التي واجهت هذه المشروعات طوال مسيرتها . ويخلص الكاتب إلى القول بأن العمل بروح « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » التي تم تجميدها في الوطن العربي ، يمكّن المشروعات العربية المشتركة من القيام بدورها التكاملي .

في الفصل الأخير الحادي عشر (محمود عبد الفضيل « « الشرق أوسطية » ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ») ، يرى الكاتب أن المشروع « الشرق – أوسطي » هو في الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أمريكي ، يهدف إلى بناء ما أسماه شمعون بيريس « الشرق الأوسط الجديد » الذي تلعب فيه إسرائيل دوراً رئيسياً وقيادياً ، وتكون بمثابة « الوسيط » و « الوكيل المعتمد » بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب وآسيا ، من ناحية ، وبلدان المشرق والخليج العربي بالأساس ، من ناحية أخرى .

ولمواجهة تحديات « الشرق – أوسطية » ، يرى الكاتب ضرورة إتباع ما يسميه « منهج التخطيط التأشيري » كأداة للتنسيق التكاملي العربي ، إذ أن إتباع هذا المنهج سوف يساعد على تأكيد البعد القومي في الخطط الإنمائية القطرية والتنسيق بين هذه الخطط في إطار رؤية بعيدة المدى للمتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية » . وارتباطاً بأسلوب التخطيط التأشيري ، يدعو الكاتب إلى تجسيد مبدأ التقسيم التفاوضي للعمل في المجال الصناعي . وهذا المبدأ يعتبر في حقيقة الأمر عملية مستقرة للتوفيق بين هدفين : أولهما الاستفادة المثلى من الإمكانات المتاحـة للمنطقة العربية ككل بإقامة الهياكل الصناعية التي يتيحها التكامل (الكفاءة) ، وثانيهما توفير الفرصة لكل قطر عربي للمساهمة في تلك الهياكل الصناعية ببناء قواعد صناعية تقوم على أساس التخصيص والاعتماد المتبادل في ما بينهما (العدالة) . وللوصول إلى هذا النوع من التخطيط لا ينسى الكاتب تذكير من يعنيهم الأمر بـضرورة توفـر شرط أولي ومسبق وهو : الإرادة السياسية .